## فوق الطاولة

هني الحمدان

### تكاملية الأدوار..!

لغرف التجارة والصناعة أدوار أساسية تتكامل مع الإدارات الرسمية خدمة لقطاع واسع، هي بمنزلة حلقة الوصل بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، تعبر عن رجال الأعمال والصناعة وتحمل همومهم وتعكس تطلعاتهم، وتوصل صوتهم لصاحب القرار، ومن خلال تنسيقها ينعكس دورها في إنتاجية وخدمات للمواطن بالحصلة.

ونتساءل: هل دورها فقط في تنظيم شؤون عمل الأعضاء؟.. أم يجب أن يكون لديها مهام وتطلعات ولو مبادرات لرفد قنوات الاقتصاد الوطني بمقومات إضافية..؟

أولاً هي تؤدي دورها الوظيفي وأقصد هنا الإداري بتمثيل كل ما يمت إليها بصلة من أعضائها، حريصة على الاستمرار في طلبات التجار والصناعيين ولم تقصر في هذا المجال ولها باع طويل، إذ لا يخلو اجتماع أو لقاء إلا وغرف التجارة والصناعة تطلب سيلاً من المزايا والتسهيلات الإضافية من الجهات الرسمية، وكأن همها الوحيد كسب المزيد من العطايا والمحفزات، وليس البحث عن أدوار هي من تقوم بها أيضاً..!!

ثانياً: صحيح هي من تقوم بالتواصل مع السلطات لبحث شؤون النشاط وتقديم وجهات التجار والمصنعين فيما يتعلق بالرسوم والتشريعات، إلا أنها لم تفلح بعد في طرح مسائل مهمة مثل الفرص الاستثمارية الموجودة في البلد ولا تصل بعد لفتح جبهات تعاون وعقد صفقات مع غرف تجارة وصناعة مشابهة، وإن حصل فنشاطاتها ومساهماتها تكون تحت جناح الحكومة وزيارات الوفود الرسمية.

ونسائل: أين دورها في مجال المبادرات والأنشطة الإنتاجية الحقيقية..؟ إقامة معارض لعرض منتجات والبيع بسعر أقل لا يدعم اقتصاد يحتاج المزيد.. ماذا يسجل لها بمجال إقامة وتنظيم مؤسسات هدفها تدريب الشباب لتعليمهم بعض المهن والحرف التي تعينهم في الحصول على عمل مستقبلاً..؟

الدور الملقى على الغرف كبير للغاية، لأن المرحلة صعبة ويشهد بلدنا على ضوئها تطورات وجملة من التحديات، فالمطلوب استصحاب تلك المتغيرات والتركيز على القليل الأكثر إلحاحاً، مثل القضاء على الغش والتستر عليه، الاكتفاء بهوامش ربح قليلة، دعم الإنتاجية والعمل بالطاقات القصوى، لا الاكتفاء بحدود إنتاج تغطي تجنباً لأي خسارة، التشبيك القوي مع الإدارات الرسمية لخلق المزيد من قنوات الاستثمار وضخ رؤوس أموال في حلقات الانتاج محلياً، عل ذلك يخفف من فاتورة الاستيراد من الخارج.. أن يكون لها دور إيجابي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من طاقات الشباب في مشاريع تشاركية بعيداً عن التقليدية السائدة.

لا شك أن الحكومة عظمت دور القطاع الخاص، وأخذ من التسهيلات والمزايا الحصة الممتازة، وهنا فإن أهمية الغرف التجارية والصناعية على حد سواء وخاصة في ظروف صعبة كهذه يجب أن تتعاظم وتزداد إنتاجاً ومرونة والتوجه الخالص نحو العمل وزيادة الإنتاج وتأمين المنتجات بأقل ما يمكن، فلا ضير في أن تجدد الغرف أدواتها وترتب أولوياتها بأن تضع في حسبانها أن دعم الاقتصاد الوطني هو الأولوية الأولى لا البحث عن المزيد من الأرباح حسب كل نشاط من أنشطة أعضائها..! والتعامل بروح مختلفة تتواكب مع تغيرات المرحلة وصعوبتها، وفق أسس عمل جاد ومطور.

الاقتصاد الوطني ينتظر من الجميع المسارعة إلى خدمته كل حسب مهامه وإمكاناته، والتركيز على المصلحة العليا، بعيداً عن النظرة الضيقة التي لا تتسع لأكثر من المصالح الآنية، فإن مسؤولية صيانة أمن المجتمع وتحقيق تطلعات أفراده لا تقع فقط على عاتق الحكومة،لأن هذا المجتمع والحكومة قدما الكثير للتاجر والصناعي وغيرهما، وآن الأوان لكي يرد الجميع الجزء القليل من هذا الجميل دعماً بالمحصلة للاقتصاد الوطني.

### ترميز السلع لضبط الأسعار

# عرض لمدى تنفيذ الجهات الحكومية لخطط التحول الرقمي

## محمد لـ«الوطن»: الكوادر المختصة تتسرب بسبب ضعف الأجور

هناء غانم

وافقت اللجنة العليا للتحول الرقمي التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء على توفير الاعتمادات اللازمة لمشروع الناقل الحكومي باعتباره أساساً للتحول الرقمي وربط الجهات العامة، كما اطلعت اللجنة على مستجدات إعداد الإستراتيجيات القطاعية للتحول الرقمي بكل وزارة، مع إيجاد الآلية المناسبة لاستدامة كوادر التحول الرقمي وإدخال البيانات على السجلات الوطنية.

وأجرت اللجنة تتبعاً لتنفيذ مشاريع وزارة الاتصالات والتقانة والإجراءات اللازمة لوضع هذه المشاريع بالخدمة بهدف الوصول إلى خدمات إلكترونية متكاملة واستكمال البنية الأساسية لمنظومة الحكومة الإلكترونية، كما أجرت تتبعاً لمشاريع التحول الرقمي في الجهات العامة الواردة في الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخدمات الحكومية لعام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وتشمل السجل الوطني الصحي والسجل الصناعي والسجل التجاري وإدارة عمليات المركبات التجارية ونظام الإدارة الضريبية ومنصة المستثمرين وإدارة التصريح الإلكتروني لنقل البضائع وتذكرة السفر الإلكترونية والفوترة الإلكترونية وأتمتة إجازة الاستيراد.

وأوضح المهندس عرنوس أن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لإنجاز البنية الأساسية للحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي الذي يستهدف تبسيط إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين وتوفير الجهد والوقت، مؤكداً على جميع الجهات العامة ضرورة المتابعة المباشرة وتذليل أي عقبات لوضع المشاريع بالخدمة.

ووجه رئيس مجلس الوزراء الجهات المعنية لـإسراع بإنجاز ملف ترميز السلع اللازم للفوترة الإلكترونية نظراً لأهمية الفوترة في تنظيم العمل التجاري في الأسواق وضبط الأسعار، مؤكداً الاستفادة من خريجي المعاهد التقانية في تعزيز عمل الجهات المعنية بالتحول الرقمي.

وشدد المهندس عرنوس على ضرورة إنجاز سجل وطني شامل لتصنيف وترقيم سجلات الفعاليات الاقتصادية والخدمية، مبيناً أهمية المواءمة بين السجل الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الاستثمارية، على أن تتم المعالجة ضمن القنوات المناسبة التي تضمن انسجام الإجراءات الحكومية.

من جهته قدم وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب عرضاً حول جاهزية السجلات الوطنية وأهميتها في تقديم الخدمات الحكومية المتكاملة من خلال دراسة عدد من السجلات التي تشكل أهم قواعد البيانات الوطنية المطلوبة لتطوير الخدمات الإلكترونية، كما قدم وزير الاتصالات تقييماً حول واقع عمل الجهات العامة في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي إضافة إلى نقاط القوة والضعف في تنفيذ إستراتيجية ومشروعات التحول الرقمي، والحلول المقترحة لتذليل الصعوبات التي تعترض إنجاز هذه المشروعات.

ومن الجدير ذكره أن الاجتماع تضمن عرضاً للمراحل التي وصلت إليها إستراتيجية التحول الرقمي والدفع الإلكتروني وإنجاز البنى التحتية اللازمة، ونسب تنفيذ المشروعات المتعلقة بالتحول الرقمي في مختلف الوزارات والقطاعات، ودورها في تبسيط الإجراءات واختصار الجهد والوقت وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد د. محمد محمد معاون وزير الاتصالات والتقانة لشؤون التحول الرقمي أن العمر الزمني لاكتمال الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي هو عام ٢٠٣٠ وخلال اجتماع اللجنة العليا تم تقديم نسبة إنجاز المشروعات الخاصة بوزارة الاتصالات والتقانة لأن منظومة التوقيع الرقمي شبه مكتملة وأيضاً الحوسبة السحابية ووضعت مشروعاتها بالتنفيذ في الهيئة الوطنية لتقانة المعلومات وهناك العديد من المشروعات التي تنفذها الجهات العامة نسبة اكتمالها عالية، لكن هناك بعض الصعوبات التي تواجه بعض المشروعات في بعض الجهات وتم اتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بها.

أيضاً تم استعراض السجلات الوطنية في سورية منها السجل المدني التأميني والسجل الخاص بالعاملين والسجل العدلي والصناعي والتجاري، إضافة لذلك تمت مناقشة إمكانية تعزيز هذه السجلات وبنائها واستكمالها كما تم تقييم الجهات العامة التي تشارك في مسيرة التحول الرقمي، مبيناً أن الوزارات تتفاوت بنسب الإنجاز والتنفيذ حسب جاهزيتها.

وبيّن أن الغرض من الإستراتيجيات القطاعية التي تقوم بها الوزارات هو أن تكون لكل وزارة خطة عمل خاصة بها.

وذكر أنه بعد عام ونصف العام على مسيرة التحول الرقمي هناك العديد من المشروعات أبصرت النور كذلك مشروعات الناقل الحكومي وتأمين البنى التحتية للمشروعات وسيتم خلال الأعوام القادمة استكمال باقي المشروعات حتى ننتقل إلى مرحلة التحول الرقمي بكل سلاسة.

وعن الصعوبات التي تواجه العمل قال: من أهم الهواجس التي يجب التركيز عليها هو وضع آلية تحفيز للحفاظ على الكوادر المختصة في مجال المعلوماتية ولاسيما أن هناك تسرباً للخبرات المعلوماتية بسبب ضعف الأجور في القطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص الذي يعطي أضعافاً مضاعفة، مؤكداً أن هذه الكوادر بحاجة إلى تحفيز وتعويضات حتى نستطيع الحفاظ على استدامتها.

### أغلى من العام الماضي بـ٤٠ بالمئة.. تصدير ٢٥ براداً يومياً

# العقاد لـ«الوطن»: انخفاض الإنتاج وازدياد التصدير رفعا أسعار الفواكه

رامز محفوظ

بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن حركة الصادرات بالمجمل تحسنت خلال الفترة الحالية وخصوصاً الفواكه ومن المتوقع أن تتحسن أكثر خلال الأيام القادمة مع اقتراب العيد، لافتاً إلى أن حوالي ٢٠ براداً محملة بالفواكه بجميع أنواعها تذهب يومياً إلى دول الخليج إضافة إلى ٥ برادات تذهب إلى العراق.

وعن أسباب ارتفاع أسعار الفواكه الفاحش خلال العام الحالي، أرجع العقاد الأمر إلى سببين الأول انخفاض الإنتاج في مناطق الإنتاج الرئيسية مثل الزبداني التي شهدت هطلات مطرية منذ مدة كان لها تأثير سلبي واضح على الإنتاج، والثاني نتيجة ازدياد حركة الصادرات إلى دول الخليج والعراق، مبيناً أن إنتاج الفواكه هذا العام انخفض قياساً للعام الماضي بنسبة تقرب من ٢٥ بالمئة.

واستبعد العقاد احتمال ارتفاع أسعارها أكثر مع اقتراب العيد كما جرت العادة، مؤكداً أنها ستستقر رغم زيادة الطلب خلال فترة العيد، موضحاً في الوقت نفسه بأن قلة الطلب على الفواكه في السوق الداخلية حالياً سببه ضعف القوة الشرائية.

وأكد العقاد أن أسعار الفواكه خلال العام الحالي ارتفعت مقارنة بالعام الماضي بنسبة تتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الإقبال على شرائها من تجار المفرق ضعيف نتيجة لقلة مبيعاتهم بسبب غلاء أسعارها وعدم قدرة المواطن على شرائها.

هذا وتعتبر الفواكه الصيفية هذا العام من الرفاهيات بعد أن انضمت لقائمة الأصناف المستبعدة عن موائد السوريين مثل اللحوم الحمراء والبيضاء وغيرها نتيجة لارتفاع أسعارها، وخلال جولة لـ«الوطن» على أسواق دمشق رصدت من خلالها أسعار الفواكه فقد تراوح سعر مبيع كيلو الكرز من النوع الأول في أسواق دمشق بين ١٢ و١٥ ألف ليرة والمشمش بين ٧ و٩ آلاف كما تراوح سعر كيلو الدراق بين ٨ و١٠ آلاف ليرة وكيلو الخوخ الأحمر بين ٦ و٨ آلاف ليرة وتراوح كيلو البطيخ الأخضر بين ١٠٠٠ و١٣٠٠ ليرة سورية وكيلو البطيخ الأصفر بين ١١٠٠ و١٤٠٠ ليرة.

### ٣٨٥٢ بالمئة معدل التضخم خلال ١٠ سنوات

# سيروب لـ«الوطن»: خمسة أسباب رئيسية وراء ارتفاع التضخم

## الأسعار زادت ١٦١ مرة بينما الأجور ١٠ مرات وحجم التضخم «ضخم»

جلنار العلي

قالت الخبيرة الاقتصادية وعميد كلية الاقتصاد في القنيطرة سابقاً الدكتورة رشا سيروب إن معدل التضخم بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١ بلغ وفقاً للكتاب السنوي للمكتب المركزي للإحصاء ٣٨٥٢,٢٩ بالمئة، أي إن الأسعار تضاعفت بما يقرب من ٤٠ ضعفاً، بينما قدرت وزارة المالية في بيانها المالي معدلات التضخم لعام ٢٠٢٢ بـ١٠٠,٧ بالمئة ولعام ٢٠٢٣ بـ١٠٤,٧ بالمئة، وبذلك يكون معدل التضخم بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٣ قد بلغ ١٦١٣٧,٣٢ بالمئة، أي إن الأسعار ازدادت بما يتجاوز ١٦١ مرة بين العامين المذكورين.

### تراجع أجور المواطنين

وأوضحت الدكتورة سيروب في تصريح لـ«الوطن»، أن هذه النسبة المرتفعة جاءت نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار مجمل السلع، لافتة إلى أن الرقم الذي صدر عن المكتب المركزي للإحصاء يشمل عشرات الآلاف من المواد والسلع التي يحصيها سنوياً وشهرياً، وباعتبار أن هذه المواد مقسمة إلى مجموعات، فمن الملاحظ أن أكثر المواد ارتفاعاً بالأسعار هي السلع الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والنقد ومصاريف السكن والكهرباء والمياه وخلاف ذلك من المواد التي تشكل حوالي ٧٥ بالمئة من حجم إنفاق الأسرة، وبالتالي لا يهم قراءة الرقم بشكل مجرد، وإنما يجب دراسة انعكاس هذا الرقم على المستوى المعيشي للمواطن، فعلى الرغم من عدد الزيادات في أجور المواطنين خلال سنوات الحرب إلا أنها لم تكن تتواءم مع نسبة الزيادات في الأسعار، وهذا يعني قصور القوة الحقيقية للدخل الذي ارتفع ١٠ أضعاف عن بداية الأزمة ولكنه بقي أقل بكثير مقارنة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي الحقيقة هذا يعني تراجعاً في أجر المواطن، مضيفة: «وهنا أتكلم عن الأشخاص الذين يعملون، فكيف هو الحال بالنسبة للأشخاص الذين لا يعملون، وكيف سيكون حجم الكارثة؟».

### أسباب هيكلية متجذرة

وحاولت سيروب الإحاطة بأهم أسباب التضخم، معتبرة أنها أصبحت هيكلية ومتجذرة في الاقتصاد، وأهمها تضخم التكلفة الناتج عن قرارات الحكومة عندما تعد عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج في سورية- عدة مرات، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة أسعار السلع والخدمات المنتجة في الداخل، وثانٍ الأسباب خروج جزء كبير من الأراضي السورية الواقعة شمال شرق سورية عن سيطرة الحكومة، والتي تعد السلة الغذائية والطاقوية لسورية، أي أصبح الاعتماد بشكل رئيسي على الاستيراد لسلع الطاقة والقمح، وبالتالي فإن التذبذب بأسعار هاتين السلعتين في الخارج سينعكس حتماً على الداخل، إضافة إلى العديد من السلع الأخرى التي يعتمد فيها الاقتصاد على الاستيراد أي إنها مرهونة أيضاً بارتفاع الأسعار العالمي، أما السبب الثالث فيتعلق بالسيولة النقدية أو الفائض في المعروض النقدي نتيجة انخفاض الإنتاج من السلع والخدمات، فكي تستطيع الحكومة تمويل إنفاقها العام خلال سنوات الحرب في ظل انخفاض إيراداتها العامة والعجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، لجأت إلى الإصدار النقدي (طباعة العملة)، ونتيجة عدم وجود صادرات والتراجع في المخزون الاحتياطي للدولة (الذهب أو القطع الأجنبي)، أضحى قسم كبير من العملة التي يتم تداولها في سورية غير مغطى بقوة اقتصادية حقيقية، وهذا يؤدي إلى فائض سيولة في الوقت الذي تتراجع فيه كمية الإنتاج من السلع والخدمات في الداخل، أي صارت هناك زيادة بالمعروض النقدي مقارنة بحجم السلع والخدمات، وهذا بالتالي يؤدي إلى التضخم أيضاً.

### معدل فائدة سلبي

وأشارت سيروب إلى أن رابع الأسباب هو عدم استخدام وزارة المالية ومصرف سورية المركزي لأدواتهما المالية والنقدية، فالمصرف المركزي لديه ثلاث أدوات وهي معدل الفائدة والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة (عمليات بيع سندات الخزينة)، لافتة إلى عدم وجود أرقام ضخمة عند طرح هذه السندات لكون المصارف لا تسهم بشكل كبير بتمويل عجز الميزانية العامة عن طريق سندات الخزينة.

أما عن أداة معدل الفائدة فاعتبرته سلبياً نتيجة ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، وعندما فكر مصرف سورية المركزي بتحريكها خلال العام الماضي، حركها بشكل بسيط جداً وبالتالي لم يكن مجدياً، إضافة إلى أن الاحتياطي القانوني لم يتم استخدامه خلال سنوات الحرب سوى مرة واحدة فقط، لافتة إلى أنه كان بالإمكان استخدام أدوات من نوع آخر ذات أثر أكبر، كتشجيع الإقراض من السيولة المتاحة في المصارف لتمويل العملية الإنتاجية، فمعظم القروض التي تم الإعلان عنها هي قروض استهلاك شخصي، علماً أن الخلل الأساسي الذي أدى إلى حجم التضخم الكبير هذا، يعود إلى عدم إنتاج الكمية الكافية من السلع والخدمات، ومعالجة ذلك يجب استهداف الإنتاج، وخاتمة أثنا بسنوات حرب ولسنا بحاجة لمنح قروض شخصية من أجل شراء سلع مستهلكة أو مهربة، فكان يمكن التوجيه لشراء سلع منتجة محلياً وبالتالي تشجيع العملية الإنتاجية بشكل أو بآخر.

### تهرب ضريبي ضخم

وفي السياق، أشارت سيروب إلى أن السبب الخامس للتضخم يكمن في السياسة المالية التي لجأت إلى رفع الأسعار لتحقيق إيرادات أكبر، لافتة إلى عدم صحة ما يقال بأن الإيرادات الضريبية انخفضت نتيجة انخفاض أرباح الشركات، فعلى الرغم من تأثير الحرب عليها إلا أنه يوجد شركات أرباحها متضخمة جداً، وغير معروف إذا ما استطاعت وزارة المالية تحصيل مستحقاتها الضريبية من هذه الشركات أم لا، معتبرة أن حجم التهرب الضريبي ضخم جداً، إذ يوجد أيضاً الكثير من الأنشطة لا يتم الإعلان عنها لكونها تعمل في الظل والخفاء ولا تصرّح عن حجم أرباحها الحقيقي، متسائلة: «لماذا لا تلجأ وزارة المالية إلى تحصيل هذه المنابع الضريبية وبالتالي لن تضطر إلى رفع الأسعار بهذا الشكل الكبير»، إضافة إلى استثمارات أملاك الدولة التي ما تزال حتى الآن غير ملائمة لأسعار السوق الرائجة، وبالتالي يستفيد منها المستثمر الخاص فقط دوناً عن الحكومة، وهنا يجب إعادة النظر في كيفية استثمار هذه الأملاك، ما دامت هذه المشروعات تعد ربحية بامتياز وليست خدمية، لافتة إلى أنه نتيجة لهذه التراكمات تقوم الحكومة بالمعالجة بالطرق السهلة المتمثلة في رفع الأسعار الذي ينعكس بشكل فعلي على المواطن ذي الدخل المنخفض.

### ضريبة على الثروات

ورأت سيروب أنه يجب التفكير في أدوات غير تقليدية في سنوات الحرب، كما هو الحال في دول الخارج، فمثلاً تتركز الثروات عند شريحة ضئيلة جداً تعادل ثرواتها مجموعة دخول السوريين كاملة، فلماذا لا يفرض ضريبة على هذه الثروة التي تعد ممتلكات وأملاكاً يحققها الأشخاص لا تستثمر في العمل الإنتاجي بالداخل السوري، لتحقيق إيرادات جيدة جداً للخزينة العامة للدولة؟!

### من «الضحية» هذا العيد؟

# العقدة لـ«الوطن»: عزوف مربي الأغنام عن البيع ساهم برفع الأسعار

## الخن لـ«الوطن»: الإقبال على الأضاحي ضعيف جداً ورخصة ذبح الأضاحي من جمعية اللحامين

نوار هيفا

بات عيد الأضحى المناسبة الوحيدة التي يتذوق خلالها بعض السوريين طعم اللحم بعد أن هجرهم وجوره لارتفاع أسعاره وخاصة بعد أن وصل سعر كيلو لحم الهبرة الغنم إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، لكن يبدو أن الأمر سيختلف هذا العام بعد عزوف واضح عن شراء الأضاحي بسبب ارتفاع أسعارها.

وفي جولة على عدة لحامين في دمشق، لاحظنا تراوح سعر كيلو لحمة الغنم المسوقة «مع الدهن» بين ٥٥ –٦٥ ألف ليرة حسب نسبة الدهن فيها وكيلو الدهنة بين ٤٠– ٤٥ ألف ليرة، ويختلف السعر بالنسبة «للحمة الشقفة الهبرة» تبعاً لنوعها حيث كانت الأغلى «لحمة الفتيلة» التي وصلت إلى ١٠٠ ألف و«المتلة» ٩٠ ألفاً وباقي الأجزاء بين ٧٥ – ٨٥ ألفاً، إضافة لارتفاع لحمة العجل ليسجل «كيلو الهبرة الفتيلة ٧٥ ألفاً والمتلة ٧٠ ألفاً، وباقي الأجزاء بين ٦٠ – ٦٥ ألفاً، في حين تباع المفرومة المسوقة بـ٤٥ ألف ليرة، على حين وصل سعر كيلو شرحات الدجاج إلى ٣٥ ألف ليرة.

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تمام العقدة بين أن ارتفاع الأسعار مرتبط بزيادة الطلب، ومن المعروف أن الإقبال سيزيد مع اقتراب عيد الأضحى، مع الأخذ بعين الاعتبار عزوف المربين عن بيع الخراف بغرض التسمين والتربية.

وكشف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن لجنة الأسعار في «محافظة دمشق»، حددت أسعار اللحوم وكامل المواد الغذائية ويتم تنظيم ضبوط بحق المخالفين، وضمن النشرة تم تحديد سعر لحم خروف عواس حي ٣٢ ألف ليرة للكيلو، لحم خروف عواس كامل بعظمه ٦٠ ألف ليرة للكيلو، هبرة غنم عواس نسبة الدهنة ٢٥ بالمئة ٧٠ ألف للكيلو، مسوفة لحم غنم ٥٠ بالمئة دهن ٦٠ ألفاً للكيلو، لية زهرة ٥٠ ألفاً للكيلو.

أما لحم العجل الحي فهو ٢٧ ألفاً للكيلو، هبرة عجل ٦٧ ألفاً للكيلو، مسوفة عجل ٤٥ ألفاً للكيلو، هبرة لحم بقر ٥٠ ألفاً للكيلو، مسوفة لحم بقر ٤٠ ألفاً للكيلو، ولحم جمل نسبة الدهن ٢٥ بالمئة ٦٥ ألفاً.

رئيس جمعية اللحامين محمد يحيى الخن أوضح أن أسعار اللحوم ترتفع دائماً عن اقتراب عيد الأضحى، وذلك بسبب إحجام المربين عن البيع، وتخزينهم لفترة ما قبل العيد لزيادة مرابحهم.

وكشف الخن في تصريح خاص لـ«الوطن» عن وجود احتمالات لضبط الأسعار عبر تدخل خارجي باستقدام أغنام من محافظات حلب وحماة وريف حمص إلى دمشق، مشيراً إلى أن الإقبال حتى اللحظة على الأضاحي ضعيف جداً، بسبب أسعار الأضحية، علماً أن بعض الأشخاص يضحون وهم بالأساس غير مستهلكين للحوم، لافتاً إلى أنه خلال السنوات الماضية كان الاعتماد الأكبر في الأضاحي على الحوالات الخارجية التي تصل للداخل إتماماً لعمليات الأضاحي، كما أن الكميات في الرحبية ونحها محدودة وفي حال زاد الطلب سترتفع الأسعار حكماً.

وبالنسبة للأسعار أوضح الخن أن سعر كيلو لحم الغنم الحي اليوم بين (٤٤-٤٥) ألف ليرة، وهي ضمن الأوزان التي تجوز للأضحية، وهي من ٥٥ كيلو فما فوق، وبالتالي سيتراوح سعر الأضحية بين مليونين ومليونين ونصف مليون فما فوق، حسب الوزن، وهناك من يقوم بذبح الأضاحي الأقل من ٥٥ كيلو ويبيعونها على أنها بوزن جائز للذبح، وذلك لزيادة الربح وهو ما حدث بكثرة العام الماضي.

وبين الخن أن سعر كيلو لحم الغنم الحي في عيد الأضحى الماضي كان ١٦ ألف ليرة، علماً أنه ارتفع عن عامه الأسبق ضعفين، فقد كان سعره ٤ آلاف ليرة، أما هذا العام وصل سعر الحي لـ٤٤ ألف ليرة، أي فعلياً ارتفع عشرة أضعاف خلال عامين، مشيراً للدور السلبي الذي لعبه التهريب في وضع القطيع والثروة الحيوانية.

وعن سبب اختلاف أسعار كيلو اللحم بين المحافظات أرجع الخن سببه لعدم تفريد باقي المحافظات بأنواع اللحوم، ففي دمشق يتم التمييز بين لحم ذكر ماعز ولحم أنثى، ولحم بدهن وآخر دونه، مبيناً أنه في دمشق يمنع بيع نوعي لحم «بين عجل ودجاج أو غنم وعجل..».

وعن سبب عدم التزام اللحامين في بعض المناطق بتسعيرة الوزارة، أوضح الخن أن السبب في ذلك هو تأخر النشرة لمدة وصلت لـ٢٥ يوماً عن السعر المحدد، فحماية المستهلك حددت أسعار مبيع كيلو اللحم بين حدين أدنى وأعلى ٣٢ ألفاً و٣٥ ألفاً، وبعد تأخرها هذه المدة وصلت تكلفة كيلو اللحم لـ٤٥ ألفاً وأحياناً إلى ٤٧ ألفاً، أي إن أسعار اللحوم ارتفعت عن السعر القديم بحوالي ١٢ ألفاً، مقترحاً أن يتم إصدار هذه النشرة أسبوعياً وأن تراعي الوضع العام وأن تكون واقعية.

وعن شروط الأضاحي وتحديد أماكنها أكد الخن أن جديد هذا العام رخصة الذبح التي يحصل عليها اللحام حصراً من جمعية اللحامين، علماً أنها كانت تصدر عن دائرة الشؤون الصحية في محافظة دمشق، مع التشديد على الشروط الصحية للذبح عبر التزامهم بالسلامة العامة وعدم استخدام الأرصفة كأماكن للذبح وغيرها من شروط السلامة الصحية الصادرة عن مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق.